

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر: دراسة تحليلية (2007-2015)

نورالدين نوي*¹ مميث سلمى²

1. أستاذ محاضر أ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3

2. طالبة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام: 2018/.../...؛ تاريخ المراجعة: 2018/.../...؛ تاريخ القبول: 2018/.../...

الملخص:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على الدور الذي تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادرات خارج المحروقات، الجزائر.

Abstract:

Small and medium enterprises is one of the most important key elements in achieving economic and social development in all countries of the world where it accounts for the highest percentage among all types of economic projects, study aimed to look at the importance of small and medium enterprises ,and to identify about the role of small and medium enterprises in Algeria in developing exports outside the hydrocarbons sector.

Key words: small and medium-sized enterprises, Non-hydrocarbon exports, Algeria

* المؤلف المراسل:؛ الايميل: naouinouredine2007@yahoo.fr

مقدمة:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية في أي دولة، وذلك بالنظر إلى ما تقدمه من مساهمة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيام وحدة اقتصادية بإشباع حاجات صاحبها من العمالة وتوظيف رأس المال أو على المستوى الكلي والمساهمة في خلق مناصب شغل، وفتحها مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية، والتسويقية هذا من جهة، وما تقدمه من زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ترقية الصادرات والدخولها للأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. لهذا اهتمت دول كثيرة بهذه المشاريع اهتماما متزايدا وقدمت لها يد المساعدة بمختلف السبل وفقا للإمكانيات المتاحة.

والجزائر وباعتبارها من الدول التي عرفت تحولا في سياستها الاقتصادية لتوجه نحو التنوع الاقتصادي، أعطت أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع الاستراتيجي في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، أين قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيعها من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وخلق العديد من الهياكل والآليات والبرامج التي تدعم وتشجع نموها وتطورها في مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية، باعتبارها ركيزة أساسية في تقديم المنتجات المختلفة التي تمون السوق الوطنية إلا أنها لم تحقق المساهمة المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فاعل نتيجة تعرضها للعديد من الصعوبات وخاصة في بداية تأسيسها، والتي تحول من إمكانية نموها وتطورها واستمرارها.

لهذا تبرز أهمية موضوع البحث من المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي ظل ما تعانيه من مشاكل التي تقف أمام نموها واستمرار نشاطها بما يسمح بتفعيل دورها التنموي في الاقتصاد الوطني خاصة في ظل ما يعانيه قطاع المحروقات من انعكاسات لأسعار البترول وكذا أهميتها في الرفع من صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

ومن أجل ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

ولإجابة عن الإشكالية، قمنا بإبراز الجهود مستمرة في خلق قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى تعرف على الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في تنمية صادرات الجزائر، عبر المحاور التالية:

المحور الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نظرا للظروف الاقتصادية الحالية انتشرت وتوسعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبحت تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية وساهمت في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في الجزائر: تركز الكثير من التعاريف المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير مختلفة، كمية العمال ورقم الأعمال، نوعية ودرجة الاستقلالية وبساطة التنظيم. ويختلف تعريف هذه المؤسسات من بلد لآخر حسب المعايير المستخدمة لتعريفها ولتباين المؤشرات الاقتصادية، لذا فإنه من الضروري تكيف هذه المعايير مع خصوصيات النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في ذلك البلد¹.

أما تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر مر بعدة مراحل ذلك استجابة للمتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني، ولقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر القوانين توجيهية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلة آخرها قانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قام بتعريفها وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، فحسب المادة الخامسة أشار إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي²:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا تتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصتها السنوية خمسمائة (1) مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية³:

المادة الثامنة: " تعرف المؤسسات المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايين دينار جزائري، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (200) مليون دينار جزائري الى مليار دينار جزائري " .

المادة التاسعة: " تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (400) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (200) مليون دينار جزائري " .

المادة العاشرة: " تعرف المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (20) ملايين دينار جزائري ".

الجدول رقم (01)

تعريف المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

| المعيار المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال (مليون دينار) | مجموع الميزانية (مليون دينار) |
|-------------------|------------|---------------------------|-------------------------------|
| المؤسسات المصغرة | 1-9 | أقل من 40 | أقل من 20 |
| المؤسسات الصغيرة | 10-49 | من 40 إلى أقل من 400 | من 20 إلى أقل من 200 |
| المؤسسات المتوسطة | 50-250 | 400 إلى أقل من 4000 | 200 إلى أقل من 1000 |

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10/01/2017.

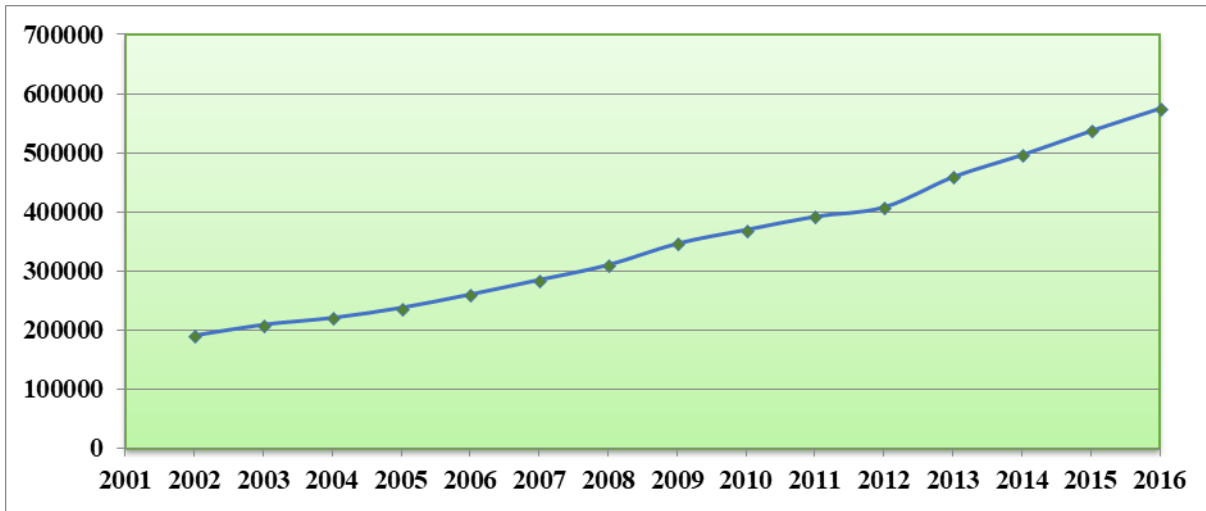
تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة حاسمة وفعالة لتنويع الاقتصادي وذلك لمساهمتها في تحقيق نسبة عالية من النمو وامتصاص البطالة وتجريد عجلة الاقتصاد، إذ تعد المحرك القاعدي للاقتصاد خاصة ونحن في زمن العولمة والمنافسة الاقتصادية والتحضير للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة "OMC". الأمر الذي يحتم تأهيل وتطوير هذه المؤسسات ونقلها في حالة التقليد إلى حالة الاحتراف، وهذا ما أشار إليه نص المادة 15 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء فيها " تهدف تدابير المساعدة والدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون إلى⁴:

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاول، وكذا التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل حصول على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات؛
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

1-2- تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يبدو جليا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالنظر لعدد التشريعات التي وضعتها لتسهيل عملية إنشاءها وترقيتها وتطويرها نظرا للدور الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام، عرفت تطور ملحوظ في عددها نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة وهيئاتها وهيكلها بمنحها جملة من التحفيزات الجبائية والجمركية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01)

تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2016.



Source : réalisé à partir des bulletins d'informations statistiques de la PME

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور مستمر للفترة 2000-2016 ليصل تعدادها نهاية سنة 2016 إلى ما يقارب 1022621 مؤسسة بنسبة 97%. ولتعرف المؤسسات للمشاريع المصغرة جدا نمو متسارع وهيمنتها على النسيج الاقتصادي بنسبة 97.12%، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.57% ثم المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.31%. هذا الأمر أدى إلى سيطرة القطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع حسب الجانب القانوني حيث قدر عدد مشاريع القطاع العام بـ 390 مشروع وبنسبة 0.04% مقابل 102231 للقطاع الخاص أين تم توزيع هذه الأخيرة بنسبة 57% للأشخاص المعنوية، والباقي مكون من الأشخاص الطبيعيين بنسبة 43.65% تمثلت منها 21% مؤسسة من المهن الحرة و23% مؤسسة من الأنشطة الحرفية. أين تم توزيعها على المناطق بنسبة 69.56% مشروع في شمال، تليها منطقة الهضاب بنسبة 21.83%، ثم منطقة الصحراء بدرجة أقل قدرت بنسبة 8.61% مشروع للمؤسسات خاصة⁵.

الجدول رقم(02)

توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط سنة 2016.

| قطاعات النشاط | القطاع الخاص | القطاع العام | المجموع | % |
|--------------------------|--------------|--------------|---------|-------|
| الخدمات | 302564 | 81 | 302645 | 52.52 |
| البناء والأشغال العمومية | 174848 | 28 | 174876 | 30.34 |
| الصناعات التحويلية | 89597 | 97 | 89694 | 15.56 |
| الفلاحة | 6130 | 181 | 6311 | 1.10 |
| الطاقة والتعدين | 2767 | 3 | 2770 | 0.48 |
| المجموع | 575906 | 390 | 576296 | 100 |

Source : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2017n0 30, p :7-10

كما تبين خلال سنة 2016 هيمنة قطاع الخدمات على باقي القطاعات بنسبة 52.52% يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 30.34%، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15.56%، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 1.10%، وقطاع الهيدروكربونات والطاقة والتعدين بنسب شبه ثابتة، ليتبين في الأخير بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي ذات طابع خدمي أكثر منه انتاجي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسة لا تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، مما يستوجب إعادة النظر في طريقة توزيع هذه المؤسسات على مختلف النشاطات الاقتصادية، استنادا إلى الحاجات الأساسية للاقتصاد الوطني، وبما يسمح بخلق الثروة وتثمينها مستقبلا.

1-3-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: بالنظر إلى للأرقام والمعطيات الخاصة هذه المؤسسات، يتضح لنا أهميتها البارزة في الدور الذي تلعبه في عملية النهوض الاقتصادي البلاد من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة، وإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي وتحسين التجارة الخارجية.

1-3-1- أهميتها في تشغيل القوى العاطلة عن العمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة⁶، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل حوالي 371 0202 عاملا. في الجزائر أي ما نسبته 59% من

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر — ص: (156 - 173)

عدد العمال الجزائريين، وهي تتطور من سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة المشتغلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (03)

تطور العمالة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2011-2015.

| طبيعة المؤسسات | 2011 | % | 2012 | % | 2013 | % | 2014 | % | 2015 | % |
|-------------------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|---------|-------|
| أجراء | 1017974 | 85.99 | 1089647 | 58.95 | 1176377 | 58.76 | 1259154 | 85.37 | 1393256 | 58.75 |
| أرباب المؤسسات | 658737 | 38.2 | 711275 | 38.49 | 777259 | 38.83 | 851511 | 39.47 | 934037 | 39.40 |
| المؤسسات العمومية | 48086 | 2.79 | 47375 | 2.56 | 48256 | 2.41 | 46567 | 2.16 | 43727 | 1.84 |
| المجموع | 1724197 | 100 | 1848117 | 100 | 2001892 | 100 | 2157232 | 100 | 2371020 | 100 |

Source: Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique; DSIS; bulletins, 2011- 2015.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن بالنظر إلى مكونات القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتمية للقطاع الخاص لها أكبر نسبة مساهمة تقدر بـ 98,16%، ومن ثم الصناعات التقليدية 58,75% ومن ثم المؤسسات العامة 39,40%، أما المؤسسات العمومية فهي في تناقص مستمر، ومساهمتها ضئيلة جدا قدرت بـ 1,84% فقط وهذا راجع إلى توجه الدولة إلى الخوصصة وتفعيل القطاع الخاص.

1-3-2 أهميتها في زيادة الصادرات: قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة سواء بالتقليل من الاستيراد أو تشجيع الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات، خاصة وأنها تمثل حوالي 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2014-2015:

الجدول رقم (04)

أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات للفترة 2014-2015

القيمة: مليون دولار أمريكي

| 2015 | | 2014 | | مجموعة المنتوجات |
|-------|--------|-------|--------|--|
| % | القيمة | % | القيمة | |
| 28,51 | 588,07 | 36,35 | 938,55 | الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت |
| 24,35 | 502,31 | 21,99 | 567,81 | النشادر المنزوعة الماء |
| 21,27 | 438,85 | 11,33 | 292,42 | الأسمدة المعدنية |
| 7,26 | 149,85 | 8,84 | 228,14 | سكر الشمندر |
| 4,62 | 95,29 | 3,72 | 95,96 | الهيدروجين حلقي |
| 1,79 | 37,01 | 4,79 | 123,74 | فوسفات الكالسيوم |
| 1,71 | 35,30 | 1,83 | 47,32 | الكحول غير الحلقي |
| 1,67 | 34,44 | 1,50 | 38,79 | الهيدروجين والغازات النادرة |
| 1,21 | 24,95 | 1,82 | 47,01 | التمور |
| 0,48 | 9,89 | 0,46 | 11,80 | المياه بما فيها المعدنية |
| 92,87 | 1 916 | 92,62 | 2392 | المجموع الجزئي |
| % 100 | 2 063 | % 100 | 2582 | المجموع |

Source : Ministère de petite et moyenne entreprise et de L'Artisanat, direction des système d'information et des statistiques, bulletin d'information économique ; DSIS; bulletins, 2011-2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الصادرات خارج المحروقات انخفضت بشكل ملحوظ 2582 مليون دولار سنة 2014 إلى 2063 مليون دولار سنة 2015 بسبب الأزمة التي شهدتها الأسواق العالمية لانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي اثر على الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت والنشادر المنزوعة الماء لكل من سنة 2014 و2015 بالرغم من انخفاضهما، حيث بلغ سنة 2015 على التوالي 28,51%، أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ نسبة ضئيلة جدا بـ 1.21% وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بحجم الصحراء الجزائرية، ويأتي كذلك المياه بما فيها المعدنية بنسبة ضئيلة قدرت بـ 0.48%، والملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا زالت تعتقد الميزة التنافسية واقتحام الأسواق العالمية بسبب حداتها ونقص الخبرة في مجال التصدير. وإن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية فقط.

أما الدول المتعامل معها في إطار التصدير فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40%-46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتشكل حوالي 66% من إجمالي

الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا و إلى 50% في الصين، وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

المحور الثاني: دراسة وتقييم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات

حتى تتم الدراسة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات، أي علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات ويتم عرضها في الجدول التالي.

جدول رقم (5):

يبين علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات

| عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | معدل النمو % | الصادرات خارج المحروقات | معدل النمو % |
|--------------------------------|--------------|-------------------------|--------------|
| 159507 | - | 612 | - |
| 179893 | 12.78 | 648.26 | 5.92 |
| 261863 | 45.57 | 758.53 | 17.01 |
| 288587 | 10.21 | 672.61 | 11.33- |
| 312959 | 8.45 | 758.76 | 12.89 |
| 342788 | 9.53 | 907.24 | 19.57 |
| 376767 | 9.91 | 1157.63 | 27.6 |
| 410959 | 9.08 | 1332 | 15.06 |
| 519526 | 26.42 | 1936.957 | 45.42 |
| 625069 | 20.31 | 1066 | 44.97- |
| 619072 | 0.96- | 1526 | 43.15 |
| 659309 | 6.5 | 2149 | 340.8 |

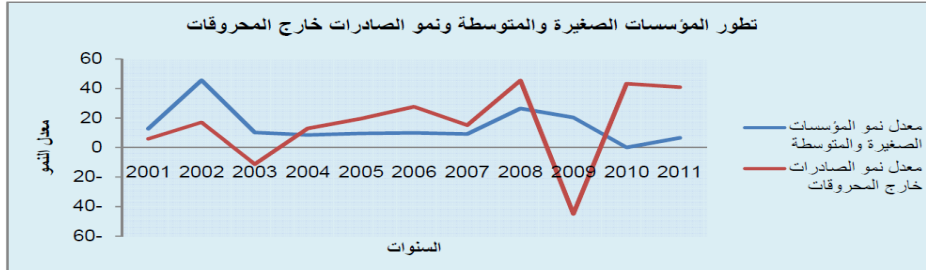
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) وإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرات المعلومات الإحصائية.

من خلال الملاحظة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات المحروقات فنلاحظ على سبيل المثال نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2001، 2002 قدر بـ 45.57 %، مقابل ذلك نمو الصادرات خارج المحروقات بنسبة 17.01 % ولكن بين سنتي 2002، 2003 نلاحظ نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أصبح 10.21 % مقابل ذلك نمو الصادرات خارج المحروقات أصبح يسالب بنسبة - 11.33 %، بالتالي هذا التباين يفسر بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زال متوجه نحو التنمية المحلية، وبالتالي يفترض على السلطات

أن توجه هذا القطاع نحو الصادرات خارج المحروقات في ظل تحرير التجارة الخارجية، ويمكن توضيح العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2)

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم (5).

تتوجه صادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السلع نصف المصنعة وذلك بنسبة 68.62 % لسنة 2008 المكونة من منتجات المواد الخام كالزيت البترولية والمواد الآتية من عملية تقطير النفط، أما منتجات التجهيزات الصناعية المصدرة المقدر 3.32 % فأغلبها هي منتجات تحويل الحديد والرصاص والمشتقات النفطية، أما السلع الغذائية التي تقدر نسبة صادراتها 9.87 %، فتمثل السلع الزراعية كالتنمر، العجائن ومشتقاتها، أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فهي تقدر 1.58 % وتمثل بعض السلع البلاستيكية، الأدوية، الأفرشة والقماش، وبالنسبة للمنتجات الخام فتقدر نسبتها ب 16.56 % وتتكون أساسا من بقايا الحديد، الفوسفات والجلود.

بصفة عامة تتكون الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من المواد الخام والمنتجات النصف مصنعة، والمقابل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوجه نحو قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، اللذان لا يقدمان أي قيمة تصديرية وقطاع الصناعة لا يتجاوز 19 % مما لا يسمح بتطوير صادرات خارج المحروقات ومن هنا نتأكد مرة أخرى عدم تناسق الإستراتيجية بين تنمية الصادرات التي تستقر دائما في المواد الخام والغلال الزراعية، وبين إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأخذ طريق الخدمات والبناء التي لم تصل بعد لبلوغ التصدير.

2- الصادرات خارج قطاع المحروقات: أما بالنسبة لصادرات خارج قطاع المحروقات فقد سجلت معدلات نمو محسوسة خلال الفترة 2003-2013 إلا أنها شهدت التذبذبات بالانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى غير أن المسار العام لها كان متزايدا أي بنسبة 3.28 % من إجمالي صادراتها وكانت أعلى قيمة سجلتها 2165 مليون دولار أمريكي سنة 2013 وأدنى قيمة سجلتها سنة 2003 والتي قدرت ب 672 مليون دولار أمريكي والسبب في ذلك يعود إلى التوتر السياسي في الشرق الأوسط مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى توقيف صادراتها لهذه البلدان.

أنا الانخفاض الذي حدث سنة 2009 مقارنة بالسنة التي سبقتها والتي حققت قيمة 1066 مليون دولار أمريكي وذلك بسبب تراجع زيوت النفط إضافة إلى وقف الحكومة الجزائرية عن تصدير النفثيات الحديدية خلال هذه السنة.

وفيما يلي تحليل لكل سلعة من الصادرات خارج المحروقات على حدة:

-المواد نصف المصنعة: تحتل هذه المواد الصدارة في الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث تأتي في المرتبة الأولى مقارنة بالسلع الأخرى فمن خلال معطيات الجدول (23) نجد أنها تشهد انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت من 509 مليون دولار أمريكي سنة 2003 لتصل إلى قيمة 1610 مليون دولار أمريكي سنة 2013، إلا أنها شهدت تراجع في قيمتها سنة 2009 لتسجل قيمة 692 مليون دولار أمريكي.

-المواد الأولية: كما هو ملاحظ في الجدول (23) فإنها تحتل المرتبة الثانية في قطاع الصادرات خارج المحروقات، حيث نلاحظ أن قيم المواد الأولية متذبذبة حيث لا يمكن الحكم عليها أنها دوما في استمرار ولا العكس حيث نلاحظ أنها سجلت ارتفاعا في قيمتها من سنة 2003 بـ 50 مليون دولار أمريكي إلى سنة 2006 بقيمة 195 مليون دولار أمريكي، أما في سنة 2007 فنلاحظ انخفاض في قيمتها بقيمة 169 مليون دولار أمريكي، بينما في سنة 2008 فقد حققت فيه صادرات الجزائر انتعاشا كبيرا وقد سجلت قيمة صادرات المواد الأولية خلال هذه السنة 334 مليون دولار أمريكي. أما فيما يخص السنوات التي تلي سنة 2008 فنلاحظ انخفاضا مستمرا من سنة 2009 بقيمة 170 مليون دولار أمريكي إلى سنة 2013 بقيمة 109 مليون دولار أمريكي.

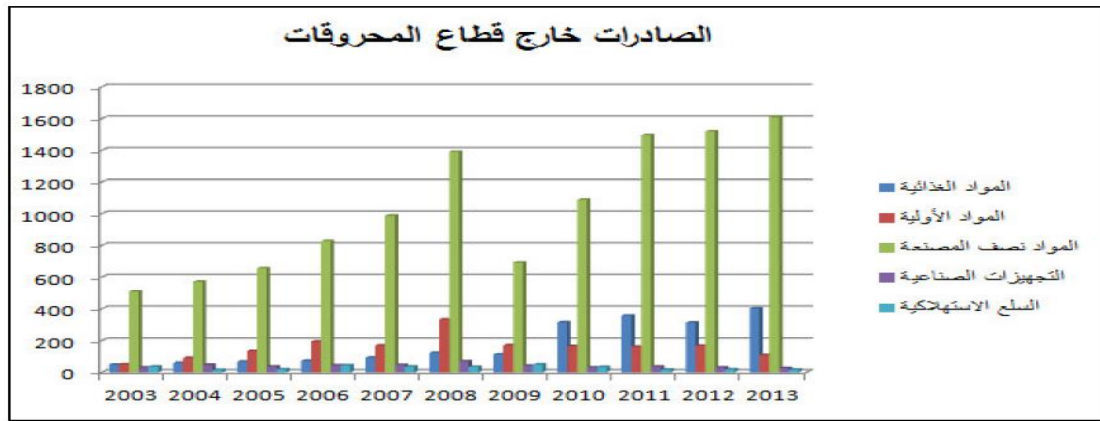
-المواد الغذائية: تأتي المنتجات الغذائية في المرتبة الثالثة في ترتيب الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تختلف نسب وقيم صادرات المواد الغذائية من سنة إلى أخرى حيث شهدت تحسنا من سنة 2003 إلى سنة 2008 حيث سجلت سنة 2003 قيمة 48 مليون دولار أمريكي. أما في سنة 2008 بقيمة 121 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.15 % من إجمالي الصادرات، ثم شهدت انخفاض خلال سنة 2009 حيث قدرت قيمتها بـ 113 مليون دولار أمريكي، بعد ذلك لاحظنا تزايد مستمر ابتداء من سنة 2010 إلى 2013 حيث قدرت قيمتها بـ 315 مليون دولار أمريكي لتصل إلى قيمة 402 مليون دولار أمريكي سنة 2013 أي بنسبة 0.61 % من إجمالي الصادرات إلا أنه حدث انخفاض نسبي سنة 2012 حيث قدرت قيمتها خلال هذه السنة بـ 314 مليون دولار أمريكي⁶.

-التجهيزات الصناعية: وتحتل المرتبة الرابعة في الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة من سنة لأخرى، حيث سجلت أدنى قيمة لها عام 2013 قدرت بـ 27 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.04 % من إجمالي الصادرات، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 و قدرت بـ 69 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.09 % من إجمالي الصادرات.

- السلع الاستهلاكية: تأتي هذه السلع في المرتبة الخامسة من الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة مثل سابقتها من السلع، فمن خلال معطيات الجدول نجد أن أعلى قيمة لها كانت سنة 2009 بقيمة 49 مليون دولار أمريكي وأدنى قيمة حققتها كانت سنة 2004 بـ 14 مليون دولار أمريكي، ثم نجد أنها أخذت تتراجع قيمتها ابتداء من سنة 2010 إلى سنة 2013 لتحقق قيمة 17 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.03 % من إجمالي الصادرات هذه السنة.

الشكل رقم (3)

تطور الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات



المصدر : من إعداد الباحثين

3- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013: تتوزع الصادرات الجزائرية على مجموعة واسعة من المتعاملين والجدول التالي يوضح الدول التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج.

الجدول رقم (6)

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2013

| المجموع | باقي الدول الإفريقية | دول المغرب العربي | الدول العربية (من دون المغرب العربي) | دول المحيط | آسيا(دون الدول العربية) | أمريكا الجنوبية | باقي الدول الأوروبية | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | الاتحاد الأوربي | المجموعات الاقتصادية السنوات |
|---------|----------------------|-------------------|--------------------------------------|------------|-------------------------|-----------------|----------------------|-----------------------------------|-----------------|------------------------------|
| 60164 | 43 | 760 | 479 | 55 | 4004 | 2596 | 7 | 25387 | 26833 | 2007 |
| 79298 | 365 | 1626 | 797 | - | 3765 | 2875 | 10 | 28614 | 41246 | 2008 |
| 45194 | 93 | 857 | 564 | - | 3320 | 1841 | 7 | 15326 | 23186 | 2009 |
| 57053 | 79 | 1281 | 694 | - | 4082 | 2620 | 10 | 20278 | 28009 | 2010 |
| 73849 | 146 | 1586 | 810 | 41 | 5168 | 4270 | 102 | 24059 | 37307 | 2011 |
| 71866 | 62 | 2073 | 958 | - | 4683 | 4228 | 36 | 20029 | 39797 | 2012 |
| 65917 | 67 | 2749 | 869 | - | 4241 | 2965 | 51 | 12202 | 42773 | 2013 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الموقع الإلكتروني:

من خلال معطيات الجدول نقوم بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

- الاتحاد الأوروبي: تعتبر دول الاتحاد الأوروبي أهم زبون للجزائر فهي تعتبر كسوق للسلع الجزائرية خلال الفترة 2005-2013، حيث سجلت نسب مختلفة من عام لآخر فأعلى قيمة حققتها كانت سنة 2013 بقيمة 42773 مليون دولار أمريكي، أما أدنى قيمة كانت سنة 2003 بقيمة 14503 مليون دولار أمريكي، كما يلاحظ أن قيمتها في تزايد مستمر ابتداء من سنة 2010 إلى 2013.

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دول الدول الأوروبية): تأتي هذه المجموعة الاقتصادية في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي، فمن خلال معطيات الجدول يتضح أنها تسجل مختلفة إلا أن الملاحظ عليها تزايد مستمر في قيمتها من سنة 2005 إلى سنة 2008 لتحقق قيمة 28614 مليون دولار أمريكي وهي أعلى نسبة حققتها مقارنة بالسنوات الأخرى، ثم تنخفض قيمتها سنة 2009 لتسجل قيمة 15326 مليون دولار أمريكي، بعد ذلك تستمر في الزيادة خلال سنتي 2010 و2011 مسجلة قيمة 20278 مليون دولار أمريكي و24059 مليون دولار أمريكي على التوالي، بعدها تشهد انخفاضا كبيرا لتصل إلى سنة 2013 مسجلة أدنى قيمة لها مقارنة بالسنوات الأخرى تقدر بـ 12202 مليون دولار أمريكي⁷.

- باقي الدول الأوروبية: عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة إرتفاعا سنة 2011 بقيمة 102 مليون دولار أمريكي وخلال سنتي 2012 و2013 قيمة 36 و51 مليون دولار أمريكي، أما باقي السنوات فهي لم تتجاوز 1 مليون دولار أمريكي.

- أمريكا الجنوبية: تميزت قيمة الصادرات نحو المجموعة بالتراجع من سنة 2005 إلى 2009 مسجلة خلال هذه السنة قيمة 1841 مليون دولار أمريكي، بعدها شهدت ارتفاعا في قيمتها محققة أعلى قيمة لها سنة 2011 بـ 4270 مليون دولار أمريكي، ثم سجلت تراجع في قيمتها لتصل إلى سنة 2013 محققة قيمة 2965 مليون دولار أمريكي.

- آسيا (دون دول العربية): عرفت منطقة آسيا إقبالا متزايدا على الصادرات الجزائرية مسجلة ارتفاعا مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2011 محققة أعلى قيمة لها بـ 5168 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ بالانخفاض لتسجل قيمة 4241 مليون دولار أمريكي سنة 2013.

- دول المحيط: على مدى السنوات الموضحة في الجدول أعلاه لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى تلك التي قامت عام 2007 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي وعام 2011 بقيمة 41 مليون دولار أمريكي، حيث كانت تمثل نسبة ضئيلة جدا أو شبه معدومة.

- الدول العربية (دون المغرب العربي): لم تستعد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، حيث سجلت قيم مختلفة وكانت أدنى قيمة لها سنة 2009 بـ 564 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 958 مليون دولار أمريكي على مدى فترة 2005-2013.

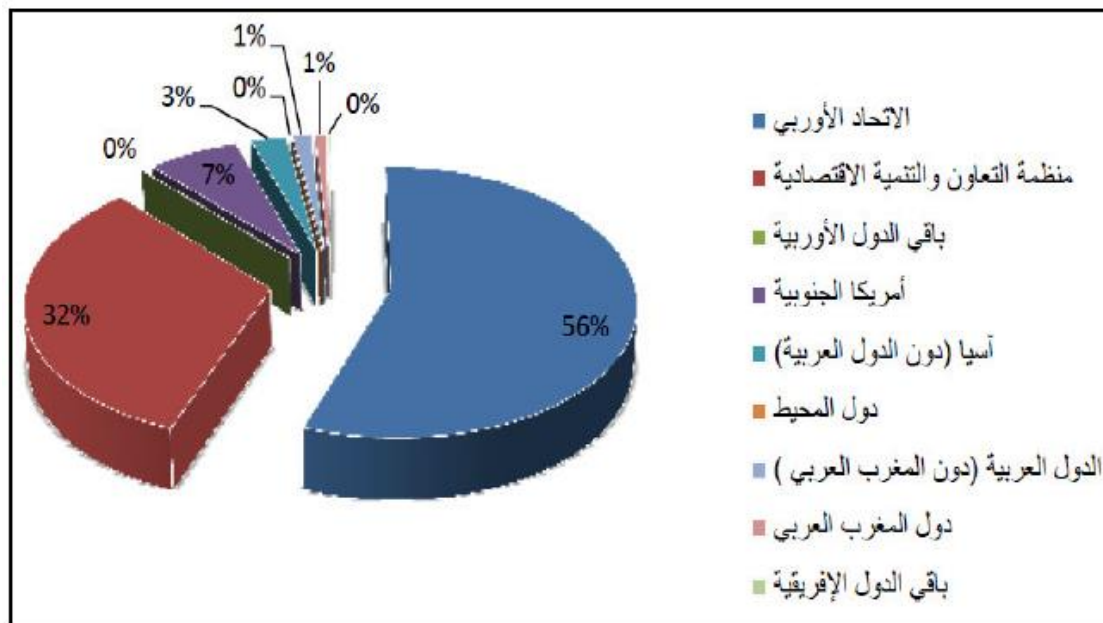
- دول المغرب العربي: على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، والتي سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة قيمة 2749 مليون دولار أمريكي سنة 2013.

- باقي دول إفريقيا: سجلت الصادرات قيمة 365 مليون دولار أمريكي كأعلى قيمة لها عام 2008 لتتراجع قيمتها إلى أن تصل إلى سنة 2013 مسجلة 67 مليون دولار أمريكي، وأدنى قيمة لها سجلت خلال الفترة 2005-2013 كانت بقيمة 14 مليون دولار أمريكي سنة 2006.

ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4)

التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2003-2013.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (6).

4-مشاكل التصدير في الجزائر: سجل القطاع للتصدير خارج النفط نتائج ضعيفة نتيجة

لمجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: المشاكل على المستوى الجزئي

- بتطبيق عشوائي غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

- عدم توافر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار، كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الاقتصادي.
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، ما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.
- كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق، بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا، وفي مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

ثانيا: المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير. أو على الأقل تغطية الحاجيات والذي يفترض أنه جزء ضروري للتنمية، وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح، والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية، من جراء تحرير المبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- عدم توافق المنتوجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها، لا من حيث الكمية، ولا من حيث الجودة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بالإنتاج بسبب تدهور قيمة العملية الوطنية والتضخم من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى⁸.

ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

- التشابك والتداخل، في المهام الموكلة للهيئات والهيكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية، بما يخدم الصادرات الغير النفطية، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهمة بالتصدير، لاستغلال الفرص العديد التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
 - وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
 - سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات الغير النفطية.
 - ارتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية، وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
 - عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسة، بحيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسة التسويقية.
- مما سبق يمكن القول أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية في الأسواق المحلية والخارجية.
- تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قوتها من الحكومة، أي من مختلف الأجهزة المدعمة لتطوير صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا من التشريعات والقوانين التي تدعم هذا النوع من المؤسسات، وذلك لمواجهة المنافسة الأجنبية خصوصا في الوقت الحالي الذي توجد فيه عدة اتفاقيات من بينها اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

خاتمة:

وفي الأخير لاحظنا من خلال الدراسة على الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما زال دون المستوى المطلوب منه، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقتص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يؤثر سلبا على مساهمتها في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ومن خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية :

-تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور بارز في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

-ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي فهي محرك لنموه وهذا ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن؛

-بدا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يساهم في الصادرات، إلى أنها تعتبر ضئيلة مقارنتها بالصادرات الإجمالية وهذا رغم الإجراءات والمحفزات والهيكل التي تدعم المؤسسات المصدرة والتي تفكر في التصدير والدليل على هذا وجود عدة برامج؛

وفي الأخير على مخططي السياسات الاقتصادية اتخاذ مجموعة من التدابير نذكر منها :

-فتح فروع للهيئات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تصدير عبر كافة تراب الوطن وخصوصا المناطق الحدودية؛

-تعزيز اتفاقيات وبرامج التعاون سواء الثنائية أو الإقليمية، حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدخول في الأسواق الخارجية والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال؛

-تأسيس بنك للمعلومات يوفر قاعدة من البيانات لكل ما يتعلق بتأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات مما يسمح للمستثمر للتعرف أكثر على قضايا تنمية هذه المؤسسات؛

-تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب، وذلك بتجسيده على أرض الواقع؛

-ضرورة خلق آليات تساعد أصحاب المشروعات الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء وتسويق منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم.

-إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة

في الإدارة، التنظيم والتسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية؛
-تشجيع إنشاء وتوفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير تمويل ذاتي لها.

قائمة المراجع:

- ¹ رايح خوني، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص:24-25.
- ² المادة 05 قانون رقم 02/17 مؤرخ في 10/01/2017 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، ص:05.
- ³ المواد، 8-9-10، المرجع السابق، ص:06.
- ⁴ المادة 15 المرجع السابق، ص:06.
- ⁵ Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement Bulletin d'information Statistique de la PME, donnees2017n0 30, p :7-10
- ⁶ قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013، مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة البليدة 2، العدد الثاني عشر، جوان 2015، ص 23.
- 7- وصاف سعدي، قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 13، 14.
- 8- نورالدين نوي، محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اطروحة دكتوراه (غ منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 64.
- يضم هذا العدد بالإضافة إلى الأجراء، أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفيين.